مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

مشروع قانون المالية لسنة 2023 يكشف الستار على طبيعة الإصلاحات المتفاوض حولها مع صندوق النقد الدولي

وحدة بحث الدراسات المتوسطية والدولية

تقدير موقف

ديسمبر2022

في ظلّ بوادر لإمكانية تحسن الوضع المالي للدولة عبر حصولها على اتفاق مع صندوق النقد الدولي يمكنها من تعبئة جزء من احتياجاتها المالية ويسهل على الحكومة الوصول الى اتفاقات ثنائية مع جهات تقبل تمويل الميزانيةو من ثمّة الخروج الى الأسواق المالية الدولية، تتوصّل الحكومة بعد عناء الى إقرار قانون المالية التكميلي لسنة 2022 الذي صدر بالمرسوم عدد 69 لسنة 2022 المؤرّخ في 22 نوفمبر 2022 واعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 و الذي سيعكس بالضرورة جزءا من الاتفاق الحاصل مع صندوق النقد الدولي و الذي قد يصادق عليه مجلس الصندوق قبل نهاية 2022.

شرعت الحكومة في التواصل مع الاطراف الاجتماعية من اجل اعلامها بمحتوى مشروع قانون المالية لسنة 2023 مستعينة بالتحسن الحاصل في التصنيف الائتماني للترقيم السيادي لتونس من طرف وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني الذي رفع من تصنيف تونس من CCC- الى CCC+ ويعود هذا الترفيع حسب الوكالة الى" نجاعة البرنامج المقدم من الحكومة الى صندوق النقد الدولي والى قدرة الحكومة للامتثال الى رؤية الصندوق الإصلاحية". غير ان شكوكا كثيرة اثارتها وعبرت عليها الأطراف التي اطلعت على المشروع والتي تعيب على الحكومة عدم اشراكها في المسار الإصلاحي الذي انتهجته. ولأنّ الحكومة متكتمة على مشروع قانون المالية والذي من المفترض ان يعرض على النقاش المجتمعي فإنّ هذه الورقة تحاول الوقوف على اهم عناصر المشروع الإصلاحي الذي جاء به مشروع القانون سواء من خلال تصريحات أعضاء الحكومة او من خلال ما ابدته الأطراف الاجتماعية والمنظمات من تصريحات ومواقف سنأتي عليها في محاور ثلاثة: الإصلاحات الجبائية ودعم محدودي الدخل ومعالجة وضع المؤسسات العمومية.

اوّلا الإصلاحات الجبائية:

تسجل تونس اعلى نسبة ضغط جبائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث تغطي المداخيل الجبائية 25% من مجموع الثروة المحققة بدون اعتبار الاقتطاعات الموجهة للتغطية الاجتماعية. يعدّ الإصلاح الجبائي مكوّنا أساسيا في أي مشروع إصلاحي عميق للمالية العمومية ومن المؤكّد ان إصلاحات عميقة للنظام الجبائي التونسي ستدخلها الحكومة بمناسبة إقرار قانون المالية لسنة 2023. بالعودة الى تصريحات الجهات الرسمية وبالعودة الى تفاعل الجهات الاجتماعية والمنظمات التي أطلعتهم الحكومة على مشروع القانون يمكن الوقوف على الخصائص التالية لمشروع الإصلاح الجبائي:

مواصلة سياسة الضغط الجبائي المرتفع على حساب القدرة على الآداء وعلى حساب ديمومة المؤسّسة وقدرتها التنافسية: يفهم ذلك من خلال رفض منظمة الصناعة والتجارة لمشروع قانون المالية الذي اعتبرته مشطا فيما ذهب اليه من اخضاع المؤسسة الى ضرائب تمس من قدرتها على مواصلة نشاطها ففي الواقع الذي تعلن فيه يوميا ثلاثة

مركز الدراسات المتوسطية والدولية

Center for Mediterranean and International Studies

مؤسسات عن موتها الرسمي و في الواقع الذي أغلقت فيه عشرات الآلاف من المؤسسات أبوابها تأثرا بالأزمة الاقتصادية الخانقة {اكثر من 170000 مؤسسة صغرى ومتوسطة أغلقت او علقت نشاطها منذ 2021} يتجه قانون المالية الى مزيد خنق المؤسسات عبر أداءات جديدة مباشرة وغير مباشرة لا تمس فقط من قدرتها التنافسية و إنما تهدّد إمكانية تواصلها الفعلي في واقع يزدحم بالصعوبات. كما ان أصحاب المهن الحرة {راجع مثلا بيان مجلس هيئة المحامين حول مشروع قانون المالية لسنة 2023} عبروا عن رفضهم الترفيع في الآداء على القيمة المضافة في حقهم من 13% الى 19% معتبرين هذا التمشي يعكس تعسفا في حق منظوريهم ومسا من قدرات حرفائهم.

غير أن إقرار ضريبة جديدة وهي "الضريبة على الثروة " يبقى الاجراء الجبائي الأكثر اثارة للجدل من قبل الخبراء والمختصين نظرا لكونه يعكس قبولا ضمنيا من برنامج "الإصلاحات الموجعة" بالهيكلة الموازية للاقتصاد الرسمي حيث ان الأرقام الرسمية للدولة تقر ان 52% من الاقتصاد الوطني يدار "تحت الأرض " متفلتا من كل رقابة للدولة وأجهزتها وقوانينها وكأنّ الدولة "رضخت" لهذا الواقع واكتفت بإقرار ضريبة على الثروة التي تحقق خارج اطرها القانونية. بالعودة الى التجارب المقارنة يمكن تعريف الضريبة على الثروة بآداء تحدّد مقاديره وفق مجموع الثروة المحققة لدافع الضرائب ويقصد بمجموع الثروة كل ما يحققه دافع الضرائب من ثروة من ذلك ممتلكات عقارية ومنقولة واصول مالية ومشاركات مالية واسهامات وارباح وغيرها. لجأت العديد من الأنظمة الجبائية في العالم الى إقرار الضريبة على الثروة من أجل التخفيف على المطالب بالآداء وليس لمزيد الضغط عليه خاصّة ان هذا التوجه يتطلب تنسيقا تشريعيا محكما بين مجموع النصوص القانونية المشكّلة للمنظومة الجبائية حتّى تتفادى الآداء المزدوج. غير ان تعزيز الترسانة الجبائية التونسية بهذه الضريبة الجديدة يثير العديد من الشكوك حول الغاية منه والتي لا تخرج من احتمالين اثنين: مزيد الضغط الجبائي على المطالب بالآداء قصد تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الجبائية ومحاولة البحث على حلول لاحتساب الثروة المحققة خارج الاقتصاد المنظم والتي تتجاوز في حجمها الثروة المحققة ضمن الاقتصاد المنظم.

ثانيا: مشروع قانون المالية لسنة2023 يعكس محدودية لتدخّل الدولة الاجتماعي.

ما كانت هذه المسألة لتثار لولا شروع الحكومة في تنزيل برنامجها حول اصلاح منظومة الدعم. يقوم برنامج الحكومة الذي قدمته لصندوق النقد الدولي على تعويض الدعم المباشر للأسعار بدعم دخل الفئات المعوزة والهشة. انطلقت الحكومة فعليا في رفع الدعم عن المحروقات حيث قفزت أسعارها بنسبة 30% سنة 2022 ومن المتوقع ان تعرض المحروقات في السوق سنة 2023 بأسعارها الحقيقة بما اثّر ويأثّر في منظومة الإنتاج والنقل ويساهم في مزيد اهتراء القدرة الشرائية ليس فقط للفئات المعوزة و الهشة ولكن لمغلب المستهلكين. كما ان سنة 2023 ستكون سنة الاقتراب الى الاثمان الحقيقية للكهرباء والغاز والماء وستعرف بداية رفع الدعم على بعض المواد الغذائية الأساسية. غير ان هزالة برنامج دعم دخل الفئات المعوزة والهشة المعلن من طرف الحكومة كان دافعا رئيسيا لرفض الاتحاد العام التونسي للشغل لهذا المشروع ذلك ان الحكومة تعتزم ادخال تعديلات بسيطة لا تتلاءم مع رفع الدعم على المحروقات والطاقة وبعض المواد الأساسية من ذلك الترفيع ب 20 دينارا فقط في منحة العائلات المعوزة والترفيع في عدد المنتفعين بالمنحة من 270 ألف عائلة الى 320 ألف عائلة مما يدفع للتساؤل حول كيفية مواجهة مغلب المستهلكين للترفيع الغير مسبوق في الأسعار.

تقدير موقف

ديسمبر2022

مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

ثالثا: معالجة وضع المؤسسات العمومية.

لم تعش تونس في تاريخها المعاصر حالة من الغموض والتكتّم على سياساتها العمومية كالتي تعيشها بمناسبة الإجراءات الاستثنائية حيث تؤكّد السلطة تمسكها بمؤسساتها العمومية وأنها لن تكون بالمرّة محل تفويت جزئي او كلي في حين يلمح صندوق النقد الدولي في أكثر من مناسبة عبر ممثليه ان الحكومة قدّمت عرضا متكاملا للتخفّف من عدد من مؤسّساتها وحوكمة عدد آخر. ويزداد الوضع ضبابية بالإعلانات المتكرّرة للاتحاد العام التونسي للشغل برفضه لبرنامج الحكومة المقدّم للصندوق حول المؤسّسات العمومية. لذلك سيكون مشروع قانون المالية لسنة2023 حاسما في كشف الحقيقة حيث بالتعرّض الى نسبة التحويلات التي تتحمّل اعباءها سنويا ميزانية الدولة والتي شارفت 20% من حجم الميزانية في 2022 ستتبين وجهة الإصلاحات المتفاوض حولها بين الحكومة والصندوق.

هذه بعض ملامح الإصلاحات التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2023 المستنتجة من تصريحات الفاعلين الاجتماعيين والحكومة. فهل سيكون المشروع المذكور موضوع رفض اجتماعي وشعبي واسع ام انه سيمهّد الطريق لعمر أطول للإجراءات الاستثنائية؟

الأسابيع القادمة كفيلة بالإجابة.

تقدير موقف

ديسمبر 2022